القرار 338 (دإ-7) إنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 299/74 المؤرخ 31 آب/أغسطس 2020 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي أخذ في الاعتبار أهمية تعزيز القدرات المؤسسية ومواصلة التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين البلدان التي لها طرق مشتركة عبر الحدود، من أجل مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق في جميع أنحاء العالم،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 تموز/يوليو 2022، الذي دعا إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن السلامة على الطرق من خلال تبادل الممارسات الجيدة وآليات التنفيذ الناجحة والمعايير التقنية، وتعزيز بناء القدرات، وتقاسم المعارف، والدعم التقني، وتشجيع البحوث وتحسين مواءمة جمع البيانات المصنفة عن السلامة على الطرق، بما في ذلك التي تُجمع من المراصد الإقليمية للسلامة على الطرق،

وإذ تنوه بالمبادرات لإنشاء مراصد إقليمية للسلامة المرورية في العالم، ومنها المرصد الأوروبي للسلامة المرورية (ERSO)، والمرصد الأفريقي للسلامة المرورية (ARSO)، ومرصد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسلامة المرورية (OISEVI)، ومرصد آسيا والمحيط الهادئ للسلامة المرورية (APRSO)، والتي انطلقت من الإقرار بأهمية إيجاد فضاء للتعاون بين البلدان المتجاورة التي تنتمي إلى بيئة متشابهة، وبأن المراصد الإقليمية للسلامة المرورية تقدّم مساهمات جمّة في صياغة بيانات ومؤشرات إقليمية موحّدة، تمثل مفتاحاً أساسياً لصياغة التوجُّهات الإقليمية للسلامة المرورية بما ينسجم مع الغايات والأهداف العالمية،

وإدراكاً منها لضرورة إنشاء آلية مؤسسية مشابهة في المنطقة العربية، على غرار المناطق الأخرى، تساعد في بناء قدرة الدول العربية ومؤسساتها على تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية فعالة وقائمة على الأدلة لتحسين السلامة المرورية، وتطوير وتكييف أدوات وطرائق لإدارة وتحليل بيانات صدامات المرور في المنطقة العربية بناءً على أدلة ومعايير متّسقة، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية،

وإذ تضع في الحسبان حاجة الدول العربية إلى توفير البيانات الوافية والاستفادة من تطبيقات الثورة الرقمية والأدوات المتاحة المكمّلة والتي تساعد على زيادة كفاءة نُظُم جمع البيانات وتحليلها، وتبسيط وزيادة سرعة ودقّة الإجراءات، وتنفيذ المشاريع لتحسين البنى التحتية،

وإذ تستذكر التوصيات الصادرة عن لجنة النقل واللوجستيات التابعة لها في دورتها الثانية والعشرين، التي عُقدت في القاهرة في 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2021، باستكمال مراحل إنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية، والترحيب بالعرض المقدم من قبل المملكة المغربية لاستضافة المرصد، وفقاً للمعايير التي وضعتها اللجنة وللإجراءات والنُظُم المتبعة في الأمم المتحدة،

وقد اطلعت على مقترح إنشاء المرصد العربي للسلامة المرورية المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/S-7/13،

1- **ترحب** بإنشاء المرصد العربي المتكامل للسلامة المرورية، بموارد من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة، لدعم الدول الأعضاء من خلال الاضطلاع بمهام أبرزها:

(أ) توفير منصة إقليمية لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية فعّالة وقائمة على الأدلة لتحسين السلامة المرورية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتجارب الناجحة؛

(ب) مناقشة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال السلامة المرورية والتي تتطلب رؤية إقليمية للتعامل معها؛

(ج) تطوير وتكييف أدوات وطرائق لإدارة وتحليل بيانات صدامات المرور في المنطقة العربية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية؛

(د) إنشاء وإدارة قاعدة البيانات الإقليمية لسياسات وبيانات السلامة المرورية؛

(هـ) المساهمة في تدريب المدربين لبناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إعداد وتطبيق السياسات القائمة على الأدلة لتحسين السلامة المرورية.

2- **ترحب أيضاً** برغبة المملكة المغربية باستضافة المرصد وفقاً للإجراءات والنُظُم المتبعة في الأمم المتحدة؛

3- **تطلب** إلى الأمينة التنفيذية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين.

الجلسة العامة الرابعة
21 كانون الأول/ديسمبر 2022